م.عبدالرحمن المطوع متفقدا الاعمال في مشروع جسر دوار البدع

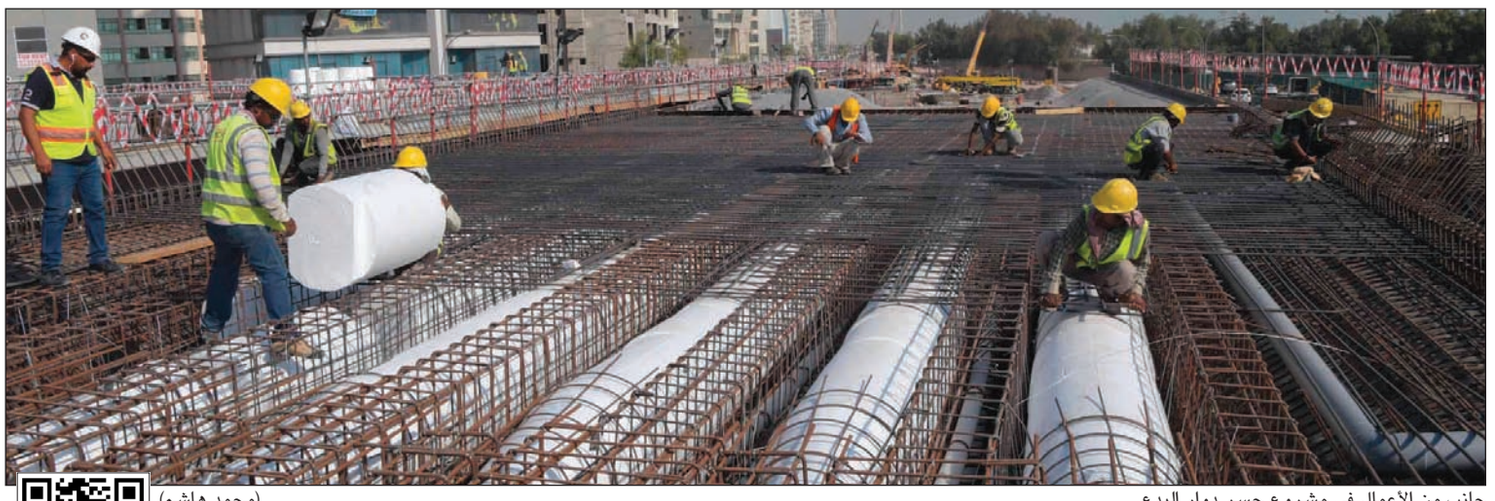

جانب من الأعمال في مشروع جسر دوار البدع (محمد هاشم)

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

المطوع أكد خلال جولة تفقدية على "جسر دوار البدع" أن نسبة الإنجاز في المشروع بلغت 40٪

تسييل 13 كفالة بقيمة 33 مليون دينار كمخالفات ومديونيات لـ «الأشغال»

فرج ناصر

أعلن وزير الأشغال العامة م.عبدالرحمن المطوع ان نسبة الانجاز في مشروع انشاء وصيانة جسر دوار البدع تسير وفقا للبرنامج الزمني حيث بلغت نسبة الانجاز فيه من 30 الى 40٪ حتى الآن، متوقعا افتتاح خط من خطوط الجسر عند دوار البدع بداية العام المقبل.

جاء ذلك خلال الزيارة التي قام بها صباح أمس الى مشروع جسر وخدمات دوار البدع برفقة المدير العام للهيئة العامة للطرق والنقل البري م. أحمد الحصان والوكيل المساعد لقطاع هندسة الصيانة في الوزارة م.محمد بن نخي. وقال المطوع: كما تعلمون فإن مشروع انشاء وانجاز وصيانة جسر وخدمات اخرى على شارع الخليج العربي عند دوار البدع تم سحبه من المقاول لتعثره في مراحل التنفيذ واسناده الى مقاول آخر، ووعدنا بتسريع الاعمال لتلافي التأخير بسبب التحديات التي واجهها المشروع، مشيرا الى ان الوزارة قبل سحبها لأي مشروع من مقاول متعثر او مخالف تقوم بإنذاره 3 مرات وان لم يستجب فتخاطب الجهاز المركزي للمناقصات العامة للحصول على الموافقة بسحب المشروع.

الاعمال تسير على قدم وساق

خطة من 3 بنود لتحصيل مديونيات الوزارة المتأخرة

مخاطبة وإنذار المقاول المخالف 3 مرات قبل سحب المشروع منه

وأوضح انه قام بزيارة مماثلة أمس الى جسر ودوار المنقف للوقوف على حالة الازدحام المروري التي يشهدها الدوار يوميا وقد تم الاتفاق بحضور ممثلين عن الادارة العامة للمرور لعمل تصاميم لمخارج جديدة كحلول للازدحام اليومي.

وشدد على حرص الوزارة على تحصيل مديونياتها لدى المقاولين حيث تم الايعاز الى جميع القطاعات لحصر جميع المشاريع المتأخرة والمخالفات الموجودة بها لتحصيل الغرامات وفقا للشروط الجزائية الموجودة بالعقود، حيث تم مؤخرا تسييل 13 كفالة بكلفة اجمالية 33 مليون دينار، مشيرا الى ان خطة تحصيل المديونيات تم توزيعها على 3 بنود الاولى خاصة بتحصيل المديونية من العقود القديمة والمنهية، اما البند الثاني فيختص بالعقود التي اوشكت على الانتهاء حيث سيتم تقييم اوضاع المقاولين والغرامات المستحقة على المخالفين، اما البند الثالث فهو الخاص بالعقود الجديدة في المراحل الاولية من العمل وسيتم تقييم الاوضاع بها كل في حينه وذلك لتلبية لتوجيهات وزارة المالية الرامية الى تحصيل مديونيات الجهات الحكومية.

وذكر المطوع ان رسالة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد للنواب تلقاها المجتمع الكويتي بالسمع والطاعة وما لنا إلا السمع والطاعة، ولقد رأينا التجاوب الكامل من قبل نواب الامة، فصاحب السمو أب للجميع وهو الاعلم بمصلحة البلد والوضع الامني في المنطقة، فنقول لسموه «تعليمات سموك على الراس والعين» ونسأل الله ان يديم على بلدنا الكويت نعمة الامن والامان في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد.

واشار الى انه تم تعيين مدير عام للهيئة العامة للطرق والنقل البري وتلتها خطوة اخرى وهي تشكيل مجلس ادارة ثم الانتهاء من الهيكل التنظيمي للهيئة ونقل الموظفين وتسكينهم، مشيرا الى انه يتعين على الهيئة ان تمضي قدما في المشاريع المهمة منها السكك الحديد والمترو فلابد ان ترى النور وايجاد آلية لتحريكها خلال المرحلة المقبلة، موضحا ان الوزارة قطعت شوطا كبيرا في اعداد الهيكل التنظيمي الخاص بها ونظرا لارتباطه بالهيكل التنظيمي الخاص بالهيئة العامة للطرق والنقل البري فسيتم إقراره بعد إقرار الهيكل التنظيمي الخاص بالهيئة.

وقال المطوع إن التشكيل الحكومي في أيد أمينة عند سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، فسموه اعلم بالوضع والوقت المناسب لذلك.

من جانبه، قال المدير العام للهيئة العامة للطرق والنقل البري م. احمد الحصان: شرفنا بزيارة وزير الاشغال العامة م. عبدالرحمن المطوع للمشروع الامر الذي يحفز العاملين على بذل المزيد من الجهد والعطاء للانتهاء منه خلال المواعيد التعاقدية باعتباره احد المشاريع المهمة والملحة ويقع في منطقة من المناطق التي تشهد كثافة مرورية خاصة أوقات الذروة.

وأوضح الحصان ان المشروع يهدف الى تطوير منطقة دوار البدع من خلال انشاء جسر بطول 70 م يربط شارعي التعاون والبلاجات، ومن المتوقع ان ننتهي من احد الخطوط على الجسر بداية العام المقبل، مشددا على حرص الهيئة على متابعة كل مشاريع الطرق وتسريع وتيرة العمل بها على اعتبار انها مشاريع تنموية كبرى ستسهم في دعم مسيرة التنمية في البلاد.

«نقابة الأشغال» تشيد بمواقف العنزي تجاه الموظفين

فرج ناصر

أشاد سكرتير عام نقابة العاملين بوزارة الاشغال خالد العازمي بالدور الذي يقوم به الوكيل المساعد لقطاع الصيانة بوزارة الاشغال م.عبد المحسن العنزي تجاه موظفي الوزارة وكذلك المساهمة في ايجاد الحلول اللازمة لهم سواء القطاعات الداخلية أو الخارجية.

م.عبد المحسن العنزي

واضاف العازمي ان الوكيل العنزي يتبع سياسة الباب المفتوح مع جميع العاملين في الوزارة وكذلك المراجعون بهدف تذليل كل الصعاب التي تواجههم في اعمالهم، موكدا ان هناك تعاونا كبيرا وتنسيقا بين قطاع الصيانة والذي يترأسه م. عبد المحسن العنزي والنقابة وهذا بحد ذاته مفخرة وشعار للتعاون.

وذكر ان العنزي نموذج للقيادي الناجح فهو دائما متابع لما تقوم به النقابة من دور ايجابي تجاه الموظفين والعاملين بالوزارة، موضحا ان النقابة هي المظلة التي تحمي موظفيها بجميع القطاعات والادارات التابعة لوزارة الاشغال.

وأشاد العازمي بدور مدير مكتبه م. أحمد نايف الذي هو الآخر شعلة من النشاط ويلعب دورا في اجراءات الموظفين من استفسارات ونقل ومتابعة جميع احوال الموظفين بدون كلل وملل وينطبق عليه المثل «الموظف المناسب في المكان المناسب».

طالبت بإلغاء القانون 110 لسنة 2014 لأنه مجحف بحق الموظفين الجدد

«نقابة نفط الكويت»: سنلجأ إلى «الدستورية» لاستعادة حقوقنا

أسامة أبوالسعود

أعلنت نقابة العاملين في شركة نفط الكويت اللجوء الى كل الوسائل التشريعية والقانونية وصولا للمحكمة الدستورية لاستعادة حقوق العمال، مشددة على ان القانون رقم 110 لسنة 2014 مجحف بحق عمال القطاع النفطي، حيث يتنافى والمبدأ الدستوري «المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات».

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقدته النقابة مساء امس الاول بمقر صالة اتحاد عمال البترول بحضور رئيس النقابة محمد الهاجري والمستشار القانوني محسن بوصليب وعدد من قيادات النقابة ورئيس وأعضاء نقابة البترول الوطنية والموظفين الجدد.

في البداية، اكد رئيس نقابة نفط الكويت محمد الهاجري ان النقابة ومن باب المسؤولية الملقاة على عاتقها بتمثيل عمال نفط الكويت ومنذ انتخاب مجلس ادارتها الحالي فإنها اعلنت انها لن تدخر جهدا في الدفاع عن حقوق العمال ومكتسباتهم وستخوض المعركة في كل اتجاه سواء تشريعي او قانوني لاستعادة حقوقهم العادلة والتي سلبها قانون جائر انتقص من حقوق المعينين الجدد في القطاع النفطي باستقطاع شهري من رواتبهم بمقدار 2.5٪ بينما حدد السقف الأعلى لمكافأة نهاية الخدمة بـ 27 ألف دينار فقط.

وقال الهاجري ان القضية ليست تكسبا انتخابيا فهذه المناصب زائلة ولكن الهدف الاسمى هو الحفاظ على حقوق العمال من خلال استعادة الدرجات الوظيفية التي تم انتقاصها بقرار وزير المالية انس الصالح والثاني بتعديل القانون رقم 110 لسنة 2014 والذي انتقص ايضا حقوق الموظفين الجدد.

واستعرض الجهود التي بذلتها النقابة خلال الفترة الماضية بإطلاق حملة «ميثاق نفطي» والتي وقع عليها عدد كبير من مرشحي مجلس الامة والذين وصل منهم عدد مهم الى قبة عبدالله السالم واعلنوا دعمهم وتأييدهم لجهود النقابة بضرورة تعديل القانون رقم 110 لسنة 2014 المجحف بحق عمال القطاع النفطي.

محمد الهاجري ومحسن بوصليب وعدد من أعضاء مجلس إدارة نقابة نفط الكويت خلال المؤتمر الصحافي (احمد علي)

الهاجري: هدفنا ليس انتخابياً ولن ندخر جهداً في الدفاع عن حقوق العمال

تقدمنا بالتعاون مع عدد من النواب بمقترح لتعديل القانون 110 لسنة 2014 وهو حاليا أمام اللجنة التشريعية

بوصليب: نقابة نفط الكويت الممثل الشرعي لأكثر من 8000 عامل

وأكد ان هذه الجهود اثمرت في تقديم 5 نواب مقترحا امام اللجنة التشريعية حاليا لتعديل القانون، مشددا في الوقت ذاته على ان النقابة لم تترك اي مسار من المسارات الأخرى.

وأكد الهاجري ان هذه الامور كانت سببا رئيسيا لتعليق عضوية نقابة نفط الكويت في اتحاد عمال البترول الذي لم نجد منه تفاعلا حقيقيا او تحركا جديا لإلغاء قرار تخفيض الدرجات الوظيفية، مشددا على انه ليست هناك خصومة مع الاتحاد ولكن حقوق العمال مقدمة لدينا على أي اعتبارات اخرى، مضيفا: «لدينا من الوثائق التي تبين ان هناك تمييزا وضررا واضحا بين العاملين في استقطاع التأمينات الاجتماعية بالرغم من تساوي الدرجات الوظيفية والمؤهلات العلمية بينهم»، مؤكدا ان قرار النقابة برفع دعاوى قانونية وتقديم طعن امام الدستورية هو قرار جريء ونتحمل جميع مسؤولياته لأن ما يهمنا اولا واخيرا هي حقوق العمال ومستحقاتهم.

ومن جهته، قال المحامي محس بوصليب انه سيقوم برفع دعاوى قضائية امام المحكمة لوقف قرار تخفيض الدرجات الوظيفية، كما سيتقدم بطعن امام المحكمة الدستورية للطعن على عدم دستورية القانون رقم 110 لسنة 2014.

وتابع بوصليب: نحن امام قانون يميز بين العاملين في القطاع النفطي، فالمعين حديثا ابتداء من يوم 1 مايو 2015 يدفع تأمينات اجتماعية اكثر ويحصل على نهاية مكافأة خدمة اقل من زملائه المعينين قبل هذا التاريخ وحتى يوم 30 ابريل 2015، مشددا على ان هذا عوار قانوني واضح ومخالفة صريحة للدستور الذي ساوى بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

ولفت الى ان مشكلة الحكومة هي في استعجالها لكثير من القوانين والقرارات الادارية التي يثبت خطأها وما بها من عوار ولذلك فإن محكمة الموضوع امام ان تصدر الحكم او ترفع الطعن الى المحكمة الدستورية التي اثبتت في من خلال احكامها في عدد من القضايا السابقة ان هناك اخلالا بمبدأ المساواة وعليه تم قبول الطعن والاقرار بعدم دستورية تلك القوانين.

وقال بوصليب: نحن نتحدث عن حقوق عمال هم عصب اقتصادنا الوطني ومصدر دخل الكويت الاول ونقابة ممثلة شرعيا لما يقارب 8000 عامل في شركة نفط الكويت، متوقعا ان تصل نسبة النجاح في هذه القضية من الناحية القانونية الى 100٪.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة النصار الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

بدر مشاري عبدالله محمد النصار

والد كل من/ مساعد، يوسف، عبدالله وسامي

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون